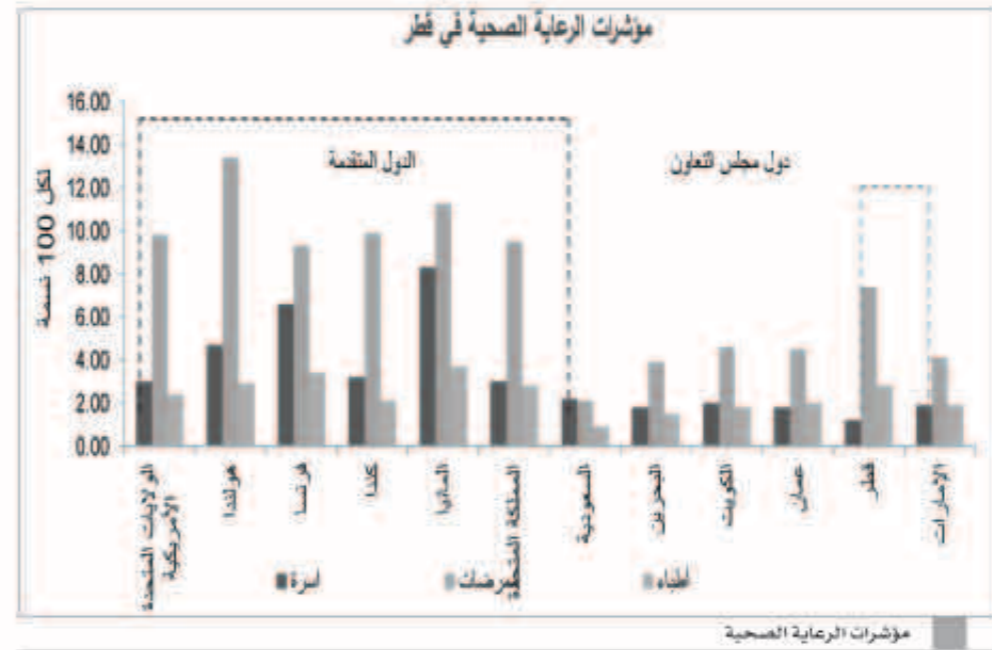


نقص في موارد سوق الرعاية الصحية

«بيتك للأبحاث»: الاقتصاد القطري يتقدم

زيادة الطلب في القطاع الصحي نظراً لأن الدولة لديها واحد من أسرع معدلات النمو السكاني



استمرار التطور في الأداء الاقتصادي أثر بشكل إيجابي على قطاع الرعاية الصحية

الصحة في قطر فرصة للنمو على خلفية الزيادة السكانية وارتفاع مستويات الدخل. ويهيمن القطاع الحكومي «مؤسسة حمد الطبية» في الوقت الحاضر على سوق الرعاية الصحية في قطر، وهناك فجوة فيما يتعلق بالمعرض بالنسبة للنوعية الجيدة من مرافق الرعاية الصحية في القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يزيد الطلب على الخدمات الصحية تدريجياً، خصوصاً فيما يتعلق بالأمراض المزمنة، مثل مرض السكري، مع زيادة متوقعة في العيادات الخارجية في قطر. وعلاوة على ذلك، فإننا نتوقع أن يكون هناك زيادة ضخمة في الخدمات التي تقدمها المستشفيات فيما يتعلق بالأمومة ورعاية الأطفال وعلاج أمراض السكري. وبصورة عامة، فإننا نلتزم بصورة إيجابية إلى سوق الرعاية الصحية القطري على المدى الطويل.

عن البلدان الخليجية الأخرى والعديد من الأسواق المتقدمة «حيث تنفق قطر 1.9 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية»، كما أن الإنفاق على الرعاية الصحية في قطر يقل عن ربع نسبة نظيره في المملكة المتحدة «9.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي»، وأقل بكثير عن إنفاق الولايات المتحدة عليها «17.9 في المئة».

المستوصفات الخاصة. وبالرغم من هذا العدد، إلا أن هذه العيادات تعد صغيرة بالنسبة للحجم ومستوى الخدمات المقدمة. ويتم حالياً التخطيط لإنشاء عدد 31 منشأة طبية أخرى «تتضمن مرافق ثانوية وثلاثية الرعاية الصحية» بين عامي 2013 و 2021.

سريير لكل مستشفى، بينما يتضمن القطاع الخاص 4 مستشفيات، ولكن نظراً للطاقة الاستيعابية المحدودة من الأسرة، فيعمل القطاع الخاص فقط ما نسبته 20 في المئة من مجموع أسرة المستشفيات القطرية، بمعدل 148 سرير لكل مستشفى. وعلى هذا، يبلغ معدل السعة السريرية لكل مستشفى عبر القطاع العام والخاص 223 سرير لكل مستشفى. وقد شهدت أسرة المستشفيات في القطاع العام في قطر معدل نمو سنوي مركب بنسبة 5 في المئة منذ عام 2006، في حين شهد القطاع الخاص نمواً بنسبة 8 في المئة خلال نفس الفترة، وتواصلت المستشفيات الخاصة تتمتعها لحصة ضئيلة من سوق الرعاية الصحية القطري. وعلى الرغم من أن هناك فقط 4 مستشفيات خاصة في البلاد، إلا أنه يوجد في قطر ما يزيد عن 200 من العيادات

في قطر، ونظراً لانخفاض القاعدة السكانية وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، فإن قطر لديها حالياً أعلى معدل نفقات على الرعاية الصحية بالنسبة للفرد في دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 1,715 دولار. ومع انخفاض معدل الأسرة لكل 1,000 شخص في قطر مقارنة بدول مجلس، فإن السوق يعرض مجالاً أكبر أمام إنشاء وتطوير المستشفيات في قطر.

زيادة غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة في دول مجلس التعاون الخليجي والذي يتوقع أن تزيد الإصاثة به من 1.5 مليون حالة في 2000 إلى 4.5 مليون حالة في 2030.

وبمقارنة مؤشرات الرعاية الصحية في قطر مع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والبلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا، نجد أن هناك نقصاً في موارد سوق الرعاية الصحية القطري. وبالرغم من أن هذا النقص يعد سائداً في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه يتضح جلياً في قطر والتي يوجد بها نقص كبير حيث أن السوق القطري لديه أقل عدد من الأسرة بالنسبة لعدد السكان بين بلدان المجلس.

بحلول عام 2020، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، وستؤدي هذه الزيادة السريعة في عدد السكان إلى استمرار ارتفاع الطلب على المنتجات والخدمات المتعلقة بالصحة والرعاية الصحية. وأضاف حافظ الاقتصاد القطري على تقديمه أداءً جيداً وهو ما يؤثر بشكل إيجابي على قطاع الرعاية الصحية، ونتيجة التحضر وارتفاع الدخل لأغلبية سكان دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها قطر، فقد تبني السكان نمط الحياة التي تنفق على الأنشطة البدنية والترفيه، وتنقسم بالإبعاد عن ممارسة الرياضة وتناول الأطعمة المصنعة والتي يؤدي العديد منها إلى زيادة الأمراض المزمنة «مثل داء السكري وتصلب الشرايين وغيرها من الأمراض المرتبطة بالسمنة»، وهي أمراض كانت غير مألوفة سابقاً في المنطقة. فعلى سبيل المثال، شهد معدل الأمراض المرتبطة بالسكري

«الخليج» أعلن عن الفائزين بالسحوبات اليومية للدانة

أعلن بنك الخليج في 18 أغسطس الجاري عن الفائزين بالسحوبات اليومية لحساب الدانة خلال أسبوع 12 أغسطس - 15 أغسطس. وتمنح السحوبات اليومية لحساب الدانة جوائز قيمة كل منها 1000 دينار كويتي لكل فائز خلال أيام العمل.

والفائزون هم:
إياد فوزي أسعد عطية، بدر صالح حجي كمال، الهام وجيه حسين المدني، محمد علي حسن، جابر محمد غلوم حسين، ماجدة محمود محمود عوضين، فؤاد عبدالرحمن البحر، ياسين محمد حسن بلوشي.

ويتضمن برنامج سحوبات الدانة لعام 2013 أسبوعيات يومية على جوائز قيمة كل منها 1000 دينار كويتي «أيام العمل». أما السحوبات ربع السنوية على الجوائز الكبرى فستعقد كالعادة حيث سيتم عقد السحب ربع السنوي الثالث

أطلقه «بيتك» على «الآي فون» مليون و800 ألف مستخدم لتطبيق القرآن

يومياً، ويمكن لمستخدمي الأندرويد تنزيل هذا التطبيق مجاناً من خلال «Play Store» بإضافة كلمة KFH في قائمة البحث ومن لم سيتاح له استخدام المصحف. وقال إن النسخة الجديدة تتميز بكونها عالية الوضوح للمستخدم وهو ما يسهل القراءة مع سرعة وسهولة التنقل بين الصفحات، كما أنه يتيح نفس المزايا التي تم إطلاقها مسبقاً لأجهزة «الآبل»، ومن أهمها القراءة الليلية علاوة على أنه سيتم ضم مجموعة كبيرة من التفسيرات وبلغات متعددة «العربية -الإنجليزية -التركية المأثريّة» ونظام القراءة الصوتية إلى هذه النسخة قريباً من خلال تحديث التطبيق.

ونذكر أن من بين مميزات التطبيق إدراج نظام مميز لحفظ مواقع القراءة بحيث يتمكن من تحديد الآيات وحفظها كعلامة للرجوع إليها، ويوفر أيضاً إمكانية الرجوع لتفسير أو ترجمة أي آية بصورة لحظية، من خلال اختيار الأية على صفحات المصحف نفسها، ويتيح للمستخدم أيضاً فرصة انتقاء الألوان المريحة وفق التقنية الحديثة، وكذلك تقريراً دورياً بعدد ما أنجزه المستخدم من قراءة مع احتساب الزمن المستغرق عند القراءة.

وأكد توفيق أن «بيتك» يحرص على تطوير وتحديث تطبيقاته وبرامجه المتنوعة على الأجهزة الذكية، كما فعل ولا يزال مع برامجه على شبكة الإنترنت، كما ينسى دائماً لإطلاق تطبيقات وبرامج جديدة مستفيداً مما تقدمه التقنية الحديثة من ابتكارات، وتوظيفها لخدمة المجتمع، انطلاقاً من مبادئه الشرعية التي يجعل وفقها ويحافظ عليها، وانسجاماً مع دوره الاجتماعي.



قال مدير أول العلاقات العامة والإعلام في بيت التمويل الكويتي «بيتك» سعيد توفيق إن عدد مستخدمي تطبيق القرآن الكريم الذي أطلقه بيت التمويل الكويتي «بيتك» على أجهزة الآيفون «آبل» قبل حوالي ثلاث سنوات وصل إلى قرابة مليون و800 ألف مستخدم. بمعدل حوالي 1800 مستخدم يومياً، ما يدل على الإقبال الكبير على استخدام هذا التطبيق على مستوى العالم لمتنوعه بميزات عالية جعلته محط الاهتمام.

وأضاف توفيق بأن «بيتك» يعتبر أول مصرف على المستوى المحلي والأقليمي يضع هذا التطبيق تحت تصرف مستخدمي الأجهزة الذكية سواء آيفون أو آيباد أو آيبود، التي تتمتع اليوم بمعدلات استخدام عالية حيث من المتوقع أن يصل عدد مستخدمي هذا التطبيق في نهاية العام الجاري إلى أكثر من مليونين.

وأشار إلى النسخة الثالثة للتطبيق التي أطلقها «بيتك»، تتمتع بميزات عديدة حيث بالإمكان إضافة عدد من القراء بالإضافة إلى دعم كامل لواجهة الريموت ولأجهزة الآيباد، وتغيير تلقائي لاتجاه الشاشة، كما تتمتع هذه النسخة بكتب تفسير مختلفة وبلغات متعددة «العربية والإنجليزية والتركية والفرنسية»، وشريط خيارات الآية للتحكم عند التمرير بالإضافة إلى طرفتان للمشاهدة، وضع القراءة حيث يمكن قراءة الآيات بدون أي خيارات ماعدا شريط خيارات الآية - وضع التحكم حيث بالإمكان إدارة التنزيلات والبحث والتحكم بالفواصل. كما يتمتع التطبيق بميزة التنقل السريع بين صفحات القرآن في وضع التحكم، ونوه توفيق إلى أنه قد وصل عدد مستخدمي تطبيق

«غرفة أبوظبي» تدعو الشركات الإيطالية لتعزيز استثماراتها الصناعية

الرسمية لتعزيز تنافسية أبوظبي كواحدة من أهم مراكز جذب الاستثمار والاقتصادي بالمنطقة. من جانبه دعا وجود كابلانتي الشركات ورجال الأعمال في إمارة أبوظبي لزيادة استثماراتهم في منطقة سردينيا التي تعتبر ثاني أكبر جزيرة في منطقة البحر المتوسط وتوفر فرص استثمارية واقتصادية متميزة في العديد من القطاعات والمجالات.

وأكد المسؤول الإيطالي على أهمية تفعيل الشراكات الاستثمارية بين شركات وفعاليات القطاع الخاص في إمارة أبوظبي ومنطقة سردينيا. وأشار تقرير حديث أصدرته غرفة أبوظبي بمناسبة زيارة الوفد الإيطالي للدولة أن عدد الشركات الإيطالية المسجلة في إمارة أبوظبي تجاوز الـ 500 شركة وعدة الوكالات التجارية الإيطالية المسجلة في الدولة بلغ 390 وكالة فيما بلغ عدد العلامات التجارية الإيطالية المسجلة 6095 علامة.

ولفت التقرير إلى أن هناك أكثر من 8 شركات إماراتية تستثمر في العديد من القطاعات والمجالات الحيوية في الجمهورية الإيطالية.

وتأسيس مشاريع استثمارية مشتركة في القطاعات والمجالات التي تهم الاقتصاد البلدين. وأعب خلفان سعيد الكعبي عن استعداد غرفة تجارة وصناعة أبوظبي في تقديم كافة أشكال الدعم لشركات القطاع الخاص في منطقة سردينيا التي تبحث عن فرص استثمارية

بين إمارة أبوظبي ومنطقة سردينيا حيث تضمنت هذه المقترحات زيادة صادرات الدولة وإمارة أبوظبي إلى إيطاليا وسردينيا وكذلك تبادل الوفود التجارية والمشاركة في الأحداث والمناسبات الاقتصادية ودعم ومساندة الشركات في إمارة أبوظبي ومنطقة سردينيا

بين الجانبين والاستفادة من الفرص التي توفرها إمارة أبوظبي وخاصة في القطاعات الصناعية والخدمية والثقافية التي تركز عليها رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030.

وأشاد الكعبي خلال الاجتماع بالمستوى المتميز للعلاقات التعاون الاقتصادي بين دولة الإمارات وإيطاليا وخاصة التطور المستمر في التعاون وتبادل الخبرات وتأسيس المشاريع المشتركة بين الشركات الإماراتية والإيطالية.

وأوضح الكعبي أن إيطاليا تتبوأ مكانة متميزة بين شركاء دولة الإمارات والتجاريين وتأتي على رأس قائمة الدول المصدرة للدولة ولإمارة أبوظبي. لافتاً إلى أن إجمالي المبادلات التجارية بين البلدين بلغ 20.8 مليار درهم في نهاية العام 2011 ويتوقع أن ترتفع هذه الأرقام بصورة إيجابية ملحوظة في نهاية العام المنصرم والعام 2013.

وحرص خلال هذا الاجتماع مناقشة عدد من المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري

دعا النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي خلفان سعيد الكعبي الشركات والمؤسسات الصناعية المتأهلة والشهيلات التي توفرها منطقة الشيخ خليفة الصناعية «كيزاد» والمؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة.

وأكد الكعبي خلال اجتماعه مع معالي يوجو كابلانتي حاكم منطقة سردينيا في إيطاليا والوفد التجاري المرافق بحضور سعادة هلال محمد الهاشمي مدير عام الغرفة بالإمارة وسلامة المريخي من وزارة شؤون البلدين وعلى أهمية تعزيز التواصل والمشاركة الإيطالية بالمشاريع الصناعية الجديدة في أبوظبي.

وأشار إلى ضرورة العمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين في مجال تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من التجارب الإيطالية المتميزة في هذا المجال وكذلك مشاركة الشركات الإيطالية في الاستثمار في الإمارة. منوهاً إلى أن المجال واسع للتعاون الاقتصادي

وزير الصناعة البحريني يشيد بعمق العلاقات الاقتصادية مع الفلبين

استقبل وزير الصناعة والتجارة الدكتور حسن عبدالله فخرو مكتبته صباح أمس الدكتور أمابيل اجيلوس مبعوث فخامة رئيس جمهورية الفلبين لدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحضور رجل الأعمال إبراهيم حسن الأمير والوكيل المساعد للمعلومات والمتابعة بديوان سمو رئيس الوزراء السيد إبراهيم الدوسري.

وخلال اللقاء أشاد وزير الصناعة بالتجارة بعمق العلاقات الاقتصادية بين مملكة البحرين وجمهورية الفلبين الصديقة، مشيراً إلى النمو الملحوظ في هذه العلاقات والتطور الذي تشهده في ظل الجهود المبذولة من قبل قيادتي وحكومتَي البلدين الصديقين لتعزيزها وتطويرها بكافة الوسائل والآليات، مستعرضاً في هذا السياق العلاقات الثنائية التي تربط مملكة البحرين بجمهورية الفلبين وسبل تعزيزها، والتأثير الإيجابي للزيارات المتبادلة بين قيادات البلدين الصديقين وما نتج عنها من اتفاقيات مشتركة والتي انعكست إيجاباً على العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وفي هذا الصدد، أكد الوزير مواصلة وزارة الصناعة والتجارة لجهودها الهادفة إلى تعزيز علاقات التعاون والتنسيق المشترك مع الجهات المعنية في جمهورية الفلبين الصديقة، ودعم الحكومة المستمر لكل الجهود التي يبذلها القطاع الخاص والمستثمرين من كلا البلدين لتقديم كل ما من شأنه رفع معدلات التبادل التجاري والصناعي والاستثمار المشترك والمتبادل بين البلدين الصديقين.



غرفة أبوظبي